



Ref. No . _____

العدد : _____

Date : _____

التاريخ : _____ / _____ / _____

محضر اجتماع الهيئة العامة لشركة مصرف الائتمان العراقي
المنعقد بتاريخ ٢٤/١١/٢٠١٦



بناءً على الدعوة الموجهة من قبل السيد رئيس مجلس الادارة للسادة مساهمي الشركة استناداً لأحكام البند اولاً من المادة (٨٨) من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ (المعدل) فقد عقدت الهيئة العامة لشركة مصرف الائتمان العراقي جلسة في الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس المصادف ٢٤/١٢/٢٠١٦ في قاعة الوركاء في فندق عشتار في بغداد وقد حضر الاجتماع اضافة الى السادة المساهمين ممثلون عن البنك المركزي العراقي هم كل من رغد تركي عطا و بتول زيدان خلف و نجلاء محمد عبد الله.

كما حضر كل من نغم حسين اسماعيل ووسن عبد الحسين عن هيئة الاوراق المالية. وقد اختار رئيس الاجتماع السيد حسان بديع النائب كاتباً لتدوين وقائع الجلسة والسيد علي صلاح مراقباً لحساب النصاب وجمع الاصوات استناداً لأحكام البند ثانياً من المادة ٩٥ من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ (المعدل) وبعد احتساب الاصوات فقد تبين حضور من يمثل (١٨٩,١٨٠,٨١٣,٢١١) مائتين واحد عشر مليار وثمانمائة وثلاثة عشر مليون ومائة وثمانين الف ومائة وتسع وثمانون سهماً اصالة ووكالة وانابة من اصل (٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مائتين وخمسين مليار سهم وعليه فقد اعلن عن اكتمال النصاب القانوني لعقد الجلسة ودعي لانتخاب رئيس للهيئة العامة استناداً للبند ثالثاً من المادة ٩٥ من القانون المشار اليه حيث انتخب بالاجماع الدكتور احسان ناجي الصوفي رئيساً للهيئة العامة وقد تسلم الرئيس المنتخب مهام الرئاسة فور انتخابه ورحب بممثلي البنك المركزي وهيئة سوق الاوراق المالية وبالسادة المساهمين ثم اعلن عن البدء في مناقشة ما ورد بجدول الاعمال حسب تسلسل الموضوعات المدرجة فيه استناداً للبند رابعاً من المادة (٩٥) من قانون الشركات.

تلي تقرير مجلس الادارة للسنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٥ وطلب رئيس الهيئة العامة من السادة المساهمين مناقشته وابداء ملاحظاتهم عنه.

تحدث المساهم السيد محمد صالح الشماع فأشار الى ان الجدول الخاص بكشف الائتمان تضمن بيان الائتمان التعهدي ولم يحتو على الائتمان النقدي وان اسماء اعضاء مجلس الادارة وردت دون ان يذكر امامها عدد اسهم كل منهم كما وردت اسماء اربعة اعضاء للمجلس بينما المفروض ان يكون عددهم سبعة

(٥-١)



العدد : _____
التاريخ : _____ / _____ / _____
Ref. No. : _____
Date : _____

واضاف ان شركة الائتمان للوساطة خاسرة مما يستوجب دراسة وضعها وقد ذكرت العقارات التي يملكها المصرف ولم تثبت

اذاها اقيام كل منها كما ان هناك خطاب ضمان سددت قيمته البالغة (٢٣٨) مليون دينار للمستفيد من قبل المصرف ولم يبين هل استرد مبلغ الخطاب من الأمر وهل الأمر لديه ضمانات تكفي لسداد ذلك المبلغ.

تم تحدث المساهم السيد علاء الموسوي فذكر بأن حقل النقد لدى المصارف لم يشر فيه ما هي المصارف التي يحتفظ مصرف الائتمان بمبالغ نقدية لديها اضافة الى ان النقد لدى المصارف الخارجية قد زادت قيمته من ٢٠ الى ٣٥ مليار واية مصاريف خارجية مودعة لديها هذه المبالغ.

اجاب رئيس الجلسة بأن اسباب ذكر اسماء اربعة هو انه بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١ قد انتهت عضوية بعض اعضاء المجلس السابقين اما بسبب الاستقالة او لأي سبب آخر اما شركة الائتمان للوساطة فبالفعل انها خاسرة لأن المستثمرين تعودوا ان يطلبوا من شركات الوساطة الاخرى ان تشتري لهم الاسهم التي يريدون شرائها ومن ثم يسددون قيمة الاسهم التي اشترت لحسابهم لاحقاً وقد يستغرق ذلك وقتاً في حين ان شركة الائتمان تطلب من المستثمرين ايداع مبالغ شراء الاسهم التي يريدونها مسبقاً تفادياً لاحتمالات عزوف من تنخفض قيمة الاسهم التي اشتراها عن سداد قيمتها في حالة انخفاضها اضافة الى ان الشراء للمستثمرين من اموال المصرف يعني منحهم تسهيلات بقيمة مبالغ الشراء من غير ضمانات وفي هذا نوع من المخاطرة ولهذا يعزف المستثمرون عن التعامل مع شركة الائتمان للوساطة.

اما عن سداد مبلغ خطاب الضمان فإن المصرف بموجب المادة (٢٨٧) من قانون التجارة رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤ ملزم بتسديد مبلغ اي خطاب ضمان يطلب المستفيد تسديده خلال مدة نفاذه ويرجع بعدئذ على الامر اما بقية الملاحظات حول ذكر عدد اسهم كل عضو من اعضاء مجلس الادارة ازاء اسمه واسعار العقارات فكلها تؤخذ بنظر الاعتبار عند اعداد تقارير مجالس الادارة للسنوات القادمة.

واجابت السيدة (المدير المفوض) بأن المبالغ النقدية العائدة للمصرف مودعة اما في البنك المركزي او الرافدين او الرشيد او بنك التجارة وكذلك مصرف المنصور مودع به مبلغ ضئيل وكل ذلك اما للاستثمار لدى البنك المركزي او لتغطية مبالغ صكوك المقاصة اما النقد لدى المصارف الخارجية فهو في بنك الكويت الوطني لتغطية الاعتمادات التي تصدر عن المصرف وبقية التعاملات الخارجية.

(٥-٢)



Ref. No. : _____ العدد : _____
Date : _____ التاريخ : _____ / /

تم طرح تقرير مجلس الادارة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ للتصويت فتمت المصادقة عليه بالاجماع.

بعد ذلك تم اقتراح دمج فقرتي الاطلاع ومناقشة تقرير مراقب الحسابات والحسابات الختامية بفقرة واحدة لوحد الموضوع ذلك من قبل من يمثل ١٠% من اسهم الشركة ووافق اعضاء الهيئة العامة بالاجماع على دمج الفقرتين المذكورتين بفقرة واحدة استناداً للمادة (٨٩) من قانون الشركات وتلي تقرير مراقب الحسابات والحسابات الختامية بفقرة واحدة طرحت للمناقشة.

تحدث المساهم السيد محمد صالح الشماع فذكر ان الارقام المثبتة في صحيفة ٢٧ مشكوك في صحتها كما اشار الى الغرامة المفروضة على المصرف من قبل البنك المركزي والتي تبلغ حوالي ٧٠٠ مليون دينار وان هذه الغرامة يجب ان يدفعها الزبون الذي لم يقدم التصريحات الكمركية. كذلك يجب ذكر مبلغ الخسارة الذي تعرضت له شركة الوساطة.

كما تحدث المساهم السيد علاء الموسوي فأشار الى ان الاستثمارات المذكورة في صحيفة (٢٩) تحت عنوان استثمارات قصيرة الاجل واستثمارات طويلة الاجل في حين انها كلها استثمارات طويلة الاجل سيما اسهم المصرف في شركة المولدات كذلك هناك انخفاض كبير في الودائع لدى المصرف مطالباً ببيان اسباب هذا الانخفاض.

اجاب السيد مراقب الحسابات بأن الارقام المبينة في الصحيفة (٢٧) صحيحة وقام بتحليل المبالغ للسادة المساهمين على نحو اظهر صحتها.

وتحدثت السيدة (المدير المفوض) فذكرت بأن الغرامة المفروضة على المصرف بسبب عدم جلب التصاريح الكمركية قد خفضت الى حوالي ٤٠٠ مليون دينار بدلاً من ٧٠٠ مليون وقد استردت من الزبائن المعنيين حوالي ٩٧% من مبلغ ٤٠٠ مليون دينار وبقي مبلغ (٢٧) مليون دينار حيث تقام دعاوي قضائية على الزبائن المعنيين بتلك الحوالات. وبصدد انخفاض الودائع فهذه مشكلة عامة بسبب احجام الجمهور عن ايداع اموالهم في المصارف عموماً واجاب رئيس الجلسة بأن شركة المولدات ساهم بها المصرف قبل سنة ٢٠٠٣ وكانت المساهمة من قبل جميع المصارف آنذاك لتسويق مولدات بأسعار مخفضة بسبب سوء الشبكة الكهربائية وان شركة المولدات ليس لها مقر ولا مدير مفوض ولا مجلس ادارة ولا موقع او مركز لادارة الشركة وهي مشكلة تخص جميع المصارف المساهمة في تلك الشركة ويمكن لدائرة تسجيل الشركات ان تقرر توجيه الدعوة للمساهمين لاقرار تصفيتيها لانه لا وجود لمجلس ادارة لهذه الشركة لكي يوجه الدعوة كما اسلفت.

(٥-٣)



العدد : _____
التاريخ : _____ / _____ / _____
Ref. No. : _____
Date : _____

وعلق رئيس الجلسة على انخفاض الودائع فذكر بأنه بسبب تلوؤ بعض المصارف في صرف مدخرات الزبائن اليهم عند حاجتهم لها دفعت المواطنين الى سحب وودائعهم واحجامهم عن ايداع المبالغ التي تفيض عن حاجتهم في المصارف بصورة عامة مفضلين الاحتفاظ بها في دورهم وامكنة عملهم لتكون في متناول يديهم عند الحاجة.

وهنا علق المساهم السيد علاء الموسوي بأن مصرف الائتمان مصرف رصين ولا يخشى الناس من ايداع مدخراتهم لديه وان سبب احجامهم عن ذلك هو تدني اسعار الفائدة التي يدفعها المصرف للمودعين.

وهنا اجاب المدير المفوض بأن تشجيع الجمهور على ايداع المبالغ الفائضة عن حاجتهم لدى المصرف عن طريق زيادة اسعار الفائدة ينبغي ان يكون ذا جدوى للمصرف والا ما جدوى زيادة الودائع اذا كان المصرف يدفع للمودعين فوائد ويحتفظ بها لدى البنك المركزي بفائدة منخفضة فهل من المعقول ان ندفع للمودع ٨% او ٦% مثلاً ونقوم بأيداعها لدى البنك المركزي بفائدة ٤% او اقل.

طرحت الحسابات الختامية وتقرير مراقب الحسابات للتصويت بفقرة واحدة فتمت المصادقة عليها بأجماع السادة اعضاء الهيئة العامة الحاضرين.

بعد ذلك طرح للمناقشة تقرير لجنة مراجعة الحسابات ولم تبد اية ملاحظة بشأنه فطرح للتصويت واجمع الحاضرون على المصادقة عليه.

بعد ذلك طرحت للمناقشة الفقرة (٥) من جدول الاعمال المنظمة تعيين مراقب حسابات ثاني الى جانب (شركة فرقد السلطان وشركاؤه) لتدقيق ومراقبة الحسابات (تضامنية) فقررت الهيئة العامة بالايجامع تعيين السيد عادل حسون مراقباً ثانياً لحسابات الشركة وتحدد اجوره وفق ضوابط المهنة.

ثم نوقشت الفقرة (٦) من جدول الاجتماع والخاصة بمناقشة واقتراح مقسوم الارباح للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ وتحدث رئيس الجلسة والمدير المفوض عن اقتراح اضافة الارباح الصافية المعدة للتوزيع لعام ٢٠١٥ الى الفائض المتراكم وهنا تعالت اصوات اعضاء الهيئة العامة الحاضرين فتحدث السيد علاء الموسوي مبيناً ان المصرف لم يوزع اية ارباح للمساهمين للسنتين الماضيتين وهذه هي السنة الثالثة وان المساهمين هم بالنتيجة مستثمرون ويتطلعون الى الاجتماعات السنوية لجني فوائد استثماراتهم.

وعلقت السيدة المدير المفوض بأن اضافة الارباح الى الفائض المتراكم يزيد من حصانة المصرف ويقوي من احتياطاته وان توزيع الارباح مؤداه تقاضي المساهم الاكبر ٩٢% من المبلغ الذي سيوزع في حين ان بقاء هذا المبلغ الذي سيكون من نصيب المساهم الاكبر لو تم التوزيع سيبقى في المصرف وتعود فائدته على جميع المساهمين.

(٥-٤)



العدد : _____
 التاريخ : _____ / _____ / _____
 Ref. No. : _____
 Date : _____

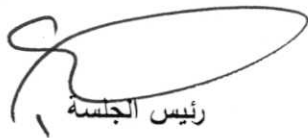
واضاف رئيس الجلسة بأن بقاء المبالغ المعدة للتوزيع تزيد من السيولة المتوفرة لدى المصرف ليستخدمها في عملياته المصرفية اضافة الى استثمارها سواء في حوالات الخزينة او بأيداعها لدى البنك المركزي بفائدة في حين ان توزيعها يحرم البنك من هذا الاستثمار سواء عن طريق منح الائتمان او الاستثمار القصير الاجل وبالتالي فإن فوائد استثمار المبلغ الذي لا يوزع تعود على جميع المساهمين.

وعلق مساهم اخر بأن المستثمرين بحاجة الى المردود المادي السنوي لاستثماراتهم واطاف المساهم علاء الموسوي بأن الفائض المتراكم عن سنة ٢٠١٣ كان (٢٢٣٧٠) مليار دينار وعن سنة ٢٠١٤ (١١٠٥٦) مليار دينار وليس من المعقول اضافة ارباح هذا العام الى الفائض ايضاً.

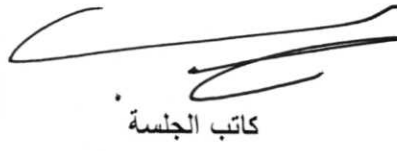
وعلق رئيس الجلسة بأن القانون واضح وعند اختلاف الرأي يتخذ القرار بأغلبية الاصوات الممثلة بالاجتماع واجاب مساهم اخر انه من الطبيعي ان تكون نتائج التصويت وفقاً لما تريده الاغلبية. وعلق رئيس الجلسة بأنه ليس هناك مرجعية غير القانون وهذا هو حكم القانون الذي ينبغي على الجميع الالتزام بما يقرره.

طرح الموضوع للتصويت فأقر بغالبية الاصوات { البالغ (٢١١,٠١٧,٨٠٥,٣٢٦) سهما من اصل (٢١١,٨١٣,١٨٠,١٨٩) وهو عدد الحاضرين } لصالح اضافة الارباح الصافية لعام ٢٠١٥ الى الفائض المتراكم فيما صوت كل اعضاء الهيئة العامة الحاضرين باستثناء اعضاء مجلس الادارة والمدير المفوض والبالغ مجموع اصواتهم (٧٩٥,٣٧٥,٨٦٣) الى جانب قرار توزيع الارباح. تبقت بعد ذلك الفقرة (٧) من جدول الاجتماع فطرح موضوع ابراء ذمة السادة اعضاء مجلس الادارة وتحديد مكافأتهم للسنة الحالية ٢٠١٥

فقررت الهيئة العامة بالاجماع ابراء ذمة السادة اعضاء مجلس الادارة لعام ٢٠١٥ ومنحهم مكافأة قدرها (١٠) ملايين دينار لكل منهم وقد تنازل ممثل المساهم بنك الكويت الوطني عن المكافأة وختم المحضر.


 رئيس الجلسة

الدكتور احسان ناجي حسن الصوفي


 كاتب الجلسة

حسان بديع النائب


 مراقب الجلسة

علي صلاح